فلسفة القانون والعدالة عند جون رولز

(١٩٢١ م – ٢٠٠٢م)

بحث في فلسفة القانـون

اعداد

نيفين محمود عبد الونيس رزق عطيه

باحثة ماجستير

قسم الفلسفة – كلية الأداب – جامعة حلوان

المستخلص :

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على فلسفة القانون والعدالة للأفراد "عند جون رولز"، فقد تم تناول الأفكار بشكل تحليلي نقدي تاريخي ومقارن مع فلاسفة آخرين لأفكار "رولز" كما بين الباحث لما للعدالة والسلام من أهمية عند "رولز " وعلاقتها بحرية الفرد في السلم والحرب، وخصوصاً حريته في حالة الحرب، ليتكون البحث من مقدمة وأربع مباحث، تناولت في المقدمة مكونات البحث وأهميته والمناهج المتبعة. والمبحث الأول تاريخ فلسفة القانون حيث تناولت تطور فلسفة القانون منذ اليونان إلى جون رولز، المبحث الثاني العقد الاجتماعي والليبرالية لتوضيح العقد الاجتماعي عند رولز، والمبحث الثالث العدالة التوزيعية والملكية الخاصة، والمبحث الرابع السلام الدولي عند رولز وتوضيح أهمية العدالة عند رولز حتى في حالة الحرب.

قدم جون رولز مفهومًا ثريًا للعدالة وللحريات والمساواة بين الأفراد، فلم ينظر لجنس أو عرق أونسب أو دين، نظر فقط لحقوق الفرد الإنسانية التي تجعله فقط يعيش كإنسان حر له حقوق وعليه واجبات. قدم فكرة جديدة للعقد الاجتماعي فجعله وضع أصلي تحت بند حجاب الجهالة، فالمسؤول لا ينبغي أن يستعرض أمواله ونفوذه عندما يرشح نفسه للانتخابات ولكن يرشح نفسه كفرد له حق الترشح. كما وضع نظرية سياسية ليبرالية معاصرة لا مثيل لها في العدل والإنصاف، وفي السلام الدولي بين الشعوب، ولهذا سمي بفيلسوف السلام لأنه اهتم بالسلوك الذي يجب اتباعه مع الشعوب المعادية فهي ليست من شن الحرب فرفض مبدأ الكل مذنبون، فالشعوب ليس لها ذنب لما يفعله زعمائها.

الكلمات المفتاحية: فلسفة القانون ، العدالة ، جون رولز، الوضع الاصلى والعدالة التوزيعية.

Abstract:

This study aims to identify the philosophy of low and justice for individuals according to john rawls. the ideas were dealt with in an Analytical, Critical, Historical and comparative manner with other philosophers to rowels ideas. The researcher also demonstrated the importance of justice and peace according to Rowls and its relationship to individual freedom in peas and war. especially his freedom in the event of war. The research consists of an introduction and four sections, which dealt in the introduction with the components of the research, its importance and the methods followed.

The first section is the history of the philosophy of law, where it dealt with the development the philosophy of law from Greece to john Rowls.

The second section is the social contra and liberalism to clarify the social contract according to rowels.

The third topic is distributive justice and private property, and the fourth topic is intimation peace according to rowels and clarifying the importance of justice according to rowels even in a state of war.

Keywords: philosophy of law, justice, John Rawls, original position and distributive justice.

المقدمة :

إن فلسفة القانون علم هام جداً بالرغم من أن لا يعرفه الكثيرون إلا أنها تقع بين قطبين مهمين وهما الفلسفة والقانون ، ويختص البحث هنا بالقانون ، ونحاول في هذه الدراسة البحث عن أهم أفكار الفيلسوف الأمريكي الكبير "جون رولز" الذي كان ومازال من أهم الفلاسفة المعاصرين الذين أهتموا بفلسفة القانون فهو فيلسوف السلام والعدالة . ومن خلال كتبة الثلاثة "قانون الشعوب"، و" العدالة كإنصاف " ، و" نظرية العدالة "، سوف أركز علي نقاط معينة فيما يخص القانون وفلسفة القانون .

وأما عن أهمية الموضوع هو أن نظرية "رولز" قد أثارت جدلًا كبيرًا في الأوساط الأكاديمية والمصطلحات الذاتية وخاصة للعدالة ولكن بعيدًا عن الأخلاق ، وحاول وضع مفهوم جديد للعدالة والمساواة ، وأخذ عن أرسطو فكرته في الإنصاف ، وسأبدأ أولاً بتعريف القانون لغًة وإصطلاحًا ، وتاريخ فلسفة القانون قبل رولز وصولاً له ، ليكون البحث كالآتي : المقدمة ، أولاً : تاريخ فلسفة القانون ، ثانياً : العقد الإجتماعي والليبرالية ، ثالثاً : العدالة التوزيعية والملكية الخاصة ، رابعاً : السلام الدولي عند جون رولز ، والخاتمة التى تتضمن أهم النتائج ، و قائمة المراجع . أما عن المناهج المتبعة فى البحث ، فإن طبيعة الدراسة تتطلب إستخدام عدد من المناهج، تتضافر جميعًا للوقوف والإلمام بموضوع الدراسة " فلسفة القانون والعدالة عند جون رولز " وهى:

المنهج التاريخى : ويتم من خلاله تتبع التطور التاريخى لجهود الفلاسفة حول إشكالية القانون والعدالة بشكل عام ، وذلك قبل التعرض لموضوعات الدراسة عند جون رولز.

المنهج التحليلى : ويمكن من خلاله عرض وتحليل ومناقشة أطروحات " جون رولز " حول القانون والعدالة .

المنهج المُقارن : ومن خلاله نقوم بمقارنة بين أفكار "رولز" حول القانون والعدالة والسلام " ، وبين آراء الفلاسفة الآخرين ممن لهم إسهامات قيّمة فى إشكالية الدراسة، سواء من القدامى أم المحدثين، والمنهج النقدى : والذى من خلاله نرصد مدى إتساق أفكار " رولز " حول القانون والعدالة ، مع مذهبه السياسى بشكل عام ، ومدى الإتساق أو التضارب بين الأفكار فى مؤلفاته المتعددة حول موضوع الدراسة ، مع بيان أوجه النقد التى قدمها "رولز" لأطروحات سابقيه حول إشكالية العدالة وزواياها المتعددة .

القانون لغةً :

القانون كلمة فارسية ، وقيل لاتينية فى الأصل ، وإستخدمها العرب بمعني القياس أي مقياس كل شيء وطريقته . فالقانون هو مجموعة القواعد القانونية العامة المجردة التي تنظم السلوك للأفراد في المجتمع ويلزم علي الأفراد تطبيقها.

القانون إصطلاحاً :

أما إصطلاحاً عند العرب هو أمر كلي ينطبق علي جميع جزئايته وهذا مصطلح في العلوم الطبيعية والرياضية ، ثم إستخدم في التشريع حديثاً في الدولة العثمانية (١)

إن فلسفة القانون لم تظهر بهذا الإسم منذ البداية ، فهذا الإسم نتيجة لتدرجات تاريخية لابد من ذكرها حتي تصل إلي موضوعنا الخاص وهو فلسفة القانون عند " فلسفة القانون جون رولز" .

---

(١) محمد عبدالملك محسن الحبشي : تاريخ فلسفة القانون ، طبعة ٢٠١٢ ، ص ١٦

أولاً : تاريخ فلسفة القانون :

أ – فلسفة القانون في العصر القديم :

تعتبر حضارة العراق القديم من أعظم حضارات العالم وأقدمها وتعرف بحضارة بلاد الرافدين ، وأول حضارة وجت في جنوب العراق كانت حضارة السومريين (٤٠٠٠ – ٢٣٥٠ق م) ، ثم إتحدت مع حضارة بابل (١٩٥٠ق م – ٥٣٩ ق م) وأسست إمبراطورية عظيمة ، ومن أهم ملوك هذه الإمبراطورية "حمورابي" وظل حتي وفاته ثم جاء بعد ذلك الغزو الحيثي ثم غزاها الكاشيون (١٥٥٠ق م–١٢١٧ ق م) وانتهي بحكم الأشوريين (١٢٤٧ ق م) [١] .

تنوعت مصاد القانون ما بين تشريعات (القوانين المدونة) أو الوثائق الملكية ، وبالتشريعات المدونة نقصد المدونات العراقية القديمة التي أكتشف في بلاد الرافدين وإرتبطت بأسماء الملوك ، والوثائق الملكية من المراسم والكتابات الصادرة عن الملك كالمراسيم الملكية التي أصدرها الملوك لمعالجة الأوضاع الإقتصادية [٢] .

وتأثرت الحضارة المصرية بحضارة بابل كما كان لها تأثير مباشر علي الحضارة الإغريقية والحضارة الرومانية فيما بعد . وتعددت مصادر القانون في مصر القديمة بين التشريع وهو عبارة عن : أولًا: القواعد الأمرة التي يصدرها الملك بمفرده ، أو بمساعدة الموظفين المختصين وتوضع في سجلات خاصة في دار العدالة ويتم جمعها بشكل مدونات قانونية ومن أشهرها مدونة (تحوت) ، ثانياً : العُرف حيث نشأة الأنظمة القانونية في مصر القديمة نتيجة أنظمة تعارف عليها الناس نشأت بصورة تلقائية إكتسبت مع الزمن شعور بالإلتزام بها نتيجة جريان عادة الناس

---

[١] محمد عبد الملك الحبشي : تاريخ فلسفة القانون ، ص ١٤٤–١٤٥

[٢] محمد عبد الملك الحبشى : تاريخ فلسفة القانون ، ١٤٦ – ١٤٧ .

وشعورهم بضرورة عدم الخروج عنها [١] . أما القانون الطبيعي عند اليونان فبدأت الفكرة لديهم من تأملاتهم وملاحظاتهم للظواهر الطبيعية من أرض وماء وهواء وقلب وغيرها ، ولاحظوا هذه الظواهر خاصَة لنظام ثابت لايتغير، وطبقوا هذا علي الأنشطة الإنسانية وقرروا أنها تخضع بدورها لقواعد طبيعية ، وقانون طبيعى التي تتميز بالثبات والخلود وتطبيقها علي كل شعوب [٢] .

ولكن فلاسفة اليونان إختلفت آرائهم حول قواعد القانون الطبيعي بإختلاف فلسفاتهم فنجد مثلاً :

١- هوميروس (في القرن التاسع ق م) قد تغني في شعره بالعدالة وبالقوانين التي يأمر بها زيوس إلي الملوك المختلفين فتكون مصدر لكل ماهو عادل .

٢- وسوفكليس يوجد مسرحيته (أنتيمون) أشد الإنتقادات علي لسان أبطاله إلي القوانين الظالمة ، وينكر عليها أن تكون من وضع الأسس وأنها لا يمكن أن تتمتع بالثبات أو الدوام [٣].

٣- وهزيوت الذي ركز نص قصائده علي العدالة وأن أهم مايجب علي الحكام هو إحترام العدالة ، وقد إهتم بتقرير قواعد عامة تقوم عليها الحياة الإجتماعية وأن هذه القوانين ترجع إلي العدل والعمل [٤] .

٤- وفي القرن (السادس ق م) نجد فيثاغورث الذي قال بأن العدل علاقة حسابية وتظهر هذه العلاقة في معاملات الناس ، فالعدل يعني أن يرد الفرد

---

[١] محمد عبد الملك الحبشى : تاريخ فلسفة القانون ، ص ١٥٤ – ١٥٥ .

[٢] ابراهيم الدسوقي ابو الليل : أصول القانون ، لجنةالتعريب والنشر ، الكويت ، د.ت ، ص ٤٢٦ .

[٣] د نجاح محسن : فلسفة القانون عند ارسطو ،مجلة كلية الاداب بجامعة حلوان –،العدد ٢١ يناير ٢٠٠٧ ، ص ٣٩٣ .

[٤] د نجاح محسن : فلسفة القانون عند أرسطو ، ص ٣٩٣ .

عدداً مساوياً لنفس عدد الوحدات التي سبق وأن حصل عليها . كما أن العدل يقضي بأن يوقع علي المجرم عقابًا مساويًا لنفس الجرائم الذي إرتكبت كما ذهب فيثاغورث إلي أن القوانين الإلهية هي أسمي القوانين وهي التي أوحت بالحكم والشرائع المدونة [١] .

٥- ثم ظهرت السوفسطائية والذي قالت أن (الإنسان مقياس كل شيء) ، نجد القانون عندهم حيث يرون أن الحق والخير والعدل أُمور نسبية ، لأن لكل إنسان طريقته الخاصة في رؤية الأشياء ، وعلي هذا يكون العدل هو ما إعتبره الإنسان عدل ، فالإنسان من حيث هو فرد مقياس جميع الأشياء ، والخطير هنا حقاً أن القوانين لديهم ليس بإختلاف الظروف ولكن بإختلاف الآراء ، فقد أنكروا فكرة العدل المطلق ، فنجد (ترازيماك) وهو أحد السوفسطائين قال أن العدل هو : (مايحلو للأقوي) ، فالعدل عندهم مرتبط بالقوة ، كما أنهم تطاولوا علي قوانين الدولة فالقوانين في نظرهم هي (شرعة الضعفاء) ، فالعدالة وفقاً للقوانين عندهم هي ظلم للقوي لأنها كما يرون تتنافي مع سنن الطبيعة[٢].

٦- أما عن "سقراط " (٤٧٠ – ٣٩٩ ق م) فعلي الرغم من أن أول من توصل إلي فكرة (الأخلاق الطبيعية) ، إلا أنه جعل القانون الطبيعي بعد القانون الوضعي ولو كانت أحكامه ظالمه فلابد من إحترام القانون لديه[٣] ، فهو يري أن القواعد التي تحكم الأفراد وعلاقاتهم ترجع كلها إلي (فكرة العدل) ، وأن القوانين صادرة عن (العقل) ، وأن هذه القوانين واجبة الإحترام [٤] . وطالب

---

[١] د نجاح محسن : فلسفة القانون عند أرسطو ، ص ٣٩٤ / ٣٢٥

[٢] نجاح محسن ، فلسفة القانون عند أرسطو ، ص ٣٩٦ / ٣٩٧

[٣] مدخل القانون بيانات المكتبة ص ٤٢٧

[٤] د نجاح محسن : فلسفة القانون عند أرسطو ، ص ٣٩٧ .

سقراط بإعادة دستور صولون الذي نعمت البلاد في ظله بالطمأنينة والإستقرار فالقوانين عند سقراط دائماً عادلة لهذا يجب طاعتها .

٧- أما "أفلاطون" (٤٢٨ ق م) فالعدالة لديه كما عرضها كتاب (الجمهورية) هى فكرة العدل والعدالة ، فالعدالة هي نوع من التجربه لا يفهمها إلا فقيه فيلسوف ، فهو يري أن العدالة لا تتحقق إلا في دولة الفلاسفة ، فالقانون الوضعي يجب أن تسوده قواعد القيم المُثلي وهذا يتطلب تقيده بالقانون الطبيعي وهنا يخالف سقراط[١]. فقد قدم أفلاطون تعريفات عديدة للعدالة علي لسان محاوريه ، إلا أنه وصل إلي تقرير أن العدالة هي في أن يؤدي كل فرد في الدولة الوظيفة التي هيأته لها الطبيعة ، وإلتزامه الفضيلة المناسبة لطبقته ، والعدالة في الفرد لا تختلف عنها في المدينة إذ هي صورة مصغرة لها ، وكذلك العدالة في النفس الإنسانية هي إنسجام قوى النفس المتعددة ، فيري أفلاطون أن توازن الفرد وتوازن المجتمع أمران لا ينفصلان فيهما تتحقق العدالة ، والنظام الدستوري العادل هو فقط ذلك النظام الذي يقبل فيه الأفراد أن يخضعوا شهواتهم لفضيلة الشجاعة للعقل أو للحكمة [٢] .

٨- أما عن "أرسطو" (٣٨٣ – ٣٢١ ق م) فقد طور أرسطو الفلسفة التي كانت سائدة في عصره نحو العدل والعدالة ، فقرر أن هناك العدل الطبيعي الأسمي من العدل التقليدي الذي يختلف من دولة إلي أُخري وفقاً للظروف . فالعدل الطبيعي يشمل كل الشعوي ، وهذا العدل هو الذي ينبغي أن يؤخذ في الإعتبار عند إعمال أحكام القوانين الوضعية ، فالقوانين الوضعية تعجز عن تحقيق العدالة الواقعية الحقيقي، لكن القانون الطبيعي الذي يقوم علي المساواة يكون هو الحل العادل الذي يلائم كل حالة يطبق فيها القانون الوضعي تطبيقاً واقعياً

---

[١] ابراهيم الدسوقي ابو الليل : أصول القانون ، ص ٤٢٨

[٢] د نجاح محسن : فلسفة القانون عند أرسطو ، ص ٤٠٠

[١] . وعندما نصل للرومان ، فنجد أنه تميز القانون الروماني بتعدد قواعده القانونية ، فظهرت القواعد المعروفة بالقانون المدني ، وقانون الشعوب ، وقاعدة القانون الطبيعي . فالقانون المدني : إقتصر علي الرومان فيما بينهم ، أما الذين يقيمون في روما فكان يطبق عليهم قواعد أخري سواء في علاقتهم بالرومان أو بعضهم بعضاً ، أما قانون الشعوب : فقد تأثر الرومان بالرواقية فيه ، وقد تميزت بالبساطة والبعد عن الشكليات[٢] ، أما القانون الطبيعي : لدي الرومان فهو قانون يستمد أحكامه من الطبيعة يهتدي له الإنسان بعقله وطبيعته وفطرته ، ويتميز بمطابقته للعدل وتحقيقه للتحيز . وقد كان "شيشرون" أبرز مفكري الرومان فقد حاول الإستفادة من التراث اليوناني فهو أفلاطوني محنك ، كما أنه عرف عنه تأيده للأفكار الرواقية ، لقد كتب شيشرون في عمله (في القوانين) الموضوع الذي سوف يتناول كل جوانب العدالة والقانون بشكلهما الذي يشمل العالم بأسره . فيقول "شيشرون" : " ان العدالة لها جذور راسخة في ذلك القانون الذي تتجسد فيه المثل العليا والذي سبق أي قانون مكتوب آخر .... " . فتستمد العدالة جذورها من الطبيعة وخاصة طبيعة البشر ، ويترك جميع البشر في قدرتهم علي التفكير العقلاني ولذلك فهم قادرون علي الإستدلال المنطقي وتشمل الملاحظة كل البشر سواء رومانيين أو برابرة ، وهو برأي شيشرون الخاصية التي تميز الانسان عن الحيوان [٣]. وفقاً لرأي شيشرون نجد أن البشر قد تكيفوا بطبيعتهم لأن يكتسبوا فهم العدالة بعضهم من بعض ، فيكتسب البشر فهم تعاليم العدالة باستخدام

---

[١] إبراهيم الدسوقي أبو الليل: اصول القانون ، ص ٤٢٩ .

[٢] إبراهيم الدسوقى أبو الليل ، ص ٤٣١

[٣] ديفيد جونستون : مختصر تاريخ العدالة ، ترجمة : مصطفي تامر، عالم المعرفة ، يناير ١٩٧٨م ، ص ١٢١/١٢٢.

عقولهم . فقد أكد شيشرون علي فكرة المواطنين العالميين ، وإحترام القوانين متأثراً بالرواقية ، فكان هدفه الأساسي هو الرجوع للدستور الجمهوري[١] .

ب) فلسفة القانون في العصر الوسيط الكنسي المسيحي :

١- القديس بولس :

نجد القديس بوليس له عبارات قد دعم بها الطغاة ونجدها دعوة واضحة للعبيد أن يتحملوا العبودية فيقول : " أيها العبيد اطيعوا في كل شيء سادتكم ... " . حتي سلطة الطغاة مستمدة من الله حتي أنه من يقام السلطان فيقاوم الله ، وهكذا يعلن القديس أن الحاكم يستمد سلطة السياسة من الله وبهذا نجد القديس بولس يحث المواطنين علي الخضوع لسلطة الحاكم ، فكل من يعارض شرير زهنا نجده سؤكد علي ضرورة إحترام النظام والخضوع له[٢].

٢- مارتن لوثر : (١٤٨٣ – ١٥٤٦) :

فيري لوثر أن فساد الطبيعة البشرية أمر واضح ، وهذا الفساد يزداد حتي يصبح هائلاً ومريعاً مع زيادة الإعداد البشرية ، فيقول : " لو كان لابد لنا منمعاناة الألم ، فتخير لنا أن تعانيه علي يد الحكام افضل من أن تعانيه علي يد رعيتهم ، ذلك لأن الرعاع لا يعرفون الاعتدال ... " ، فهو يري أن ما يثيره فرد من الغوغاء من الألم ، يثيره خمس أفراد من الطغاه . لوثر لم يميز بين الديمقراطية وحكم

---

(١) فكانت هذه مرحلة من مراحل الحكم الروماني فالنظام الجمهوري كان تمرد علي هيمنة الاتروسك الذين جاءوا من أسيا وسيطروا علي الرومان ، فقام الشعب بالثورة علي هؤلاء الاترويسك وإقامة نظام جمهوري

يوسف القاسي : تاريخ الفكر السياسي من حكم الملوك الألهي إلي نهاية عصر النهضة ، ج١ ، ص ١٠٩ .

(٢) إمام عبد الفتاح إمام : الطاغية ، عالم المعرفة ، يناير ١٩٧٨ ، ص ١٣٦ : ١٣٧ .

الغوغاء ، فيري أنها سلب لكل حكم منظم . ويثير لوثر حملة عنيفه علي مايسمي (الشعب) ويصفه بعبارات بالغة السوء .

فيقول : " فكما أن الحمار يريد أن يتلقي الضربات ، كذلك يريد الشعب أن يكون محكوماً بواسطة القوة ... " ، وأشار أن اليد الذى تحمل السيف وتذبح ليس يد الإنسان وإنما يد الله [١] .

٣- القديس أوغسطين (٣٥٤ – ٤٣٠) :

جعل رجال الكنيسة من القانون الطبيعي وقواعده فكره دينية وأصبح قانونًا إلهيًا ، وبإعتبار القانون الطبيعي قانوناً إليهاً فتكون له السيادة علي القوانين الوضعية ومن ثم تخضع السلطة الدينوية التي تضع هذه القول بين الكنيسة التي يحق لها أن تلغي كل ما يخالف القانون الطبيعي الإلهي . وقد ظهر هذا في مؤلف القديس أوغسطين (مدينة الله) الذي وضع في القرن الرابع الميلادي ، حيث تسود القوانين المسيحية ويمتد سلطاتها ، وتبعية تطبيق العدالة كما شرعها الله ، فيقول : " ...لأن الدولة بدون عدل تكون سماته من قطاع الطرق " .

والعدالة التي جاءت في أحكام القوانين الوضعية تعتبر عدالة ناقصة لصدورها عن الإنسان الذي سيطرت عليه الخطيئة ، وهكذا أُصيغت فكرة القانون الطبيعي بصيغة دينية ، فهو مفروض بإرادة الله ولا يملك سلطة تغييره إلا البابا ممثل الرب ، وعلي الحكام أن يلتموا به ويطبقون علي الرعية حتي لا يتعرضوا لغضب الرب وعقوبة الكنيسة [٢].

٤- القديس توماس الأكويني (١٢٢٥ – ١٢٧٤ ق م) :

---

[١] إمام عبد الفتاح إمام : الطاغية ، ص ١٤٤ ، ١٤٥ .

[٢] ابراهيم الدسوقي ابو الليل : اصول القانون ، ص ٤٣٣ .

فقد إنتقد القديس "توماس" ما كان سائداً في عصره من تقليل من أهمية القانون الوضعي وإعتباره قانونًا معيبًا لصدوره من الإنسان المتلبس بالخطيئة ودافع القديس توماس الأكويني عن القانون الوضعي وجعل له مكانته إلي جانب القانون الطبيعي . كما يميز القديس توماس الأكويني بين القانون الطبيعي والقانون الإلهي ، فالقانون الإلهي : يمثل مشيئة الله التي تصل إلي البشر عن طريق الوعي والشعور و القانون الطبيعي : وهو غالباً مايدركه العقل البشري من مشيئة الله . أما القانون الوضعي : وهو مايضعه الإنسان في ضوء قواعد ومباديء القانون الطبيعي ، لذلك يتعين أن لايتعارض قواعد القانون الوضعي مع القانون الطبيعى حتي يمكن العمل به[١] .

ج) فلسفة القانون في العصر الحديث :

١- ميكافيلي (١٤٦٩ – ١٥٢٧) :

نادى "ميكافيلي" في كتابة (الأمير) بالسلطة والسيادة المطلقة للدولة ، وأجاز للحاكم اللجوء الي إسلوب الخديعة وإسلوب القوة لتحقيق سيادة الدولة ، ويسوغ ذلك بقوله : " الغاية تبرر الوسيلة " ، فعلي الحاكم التجلي بصفات الأسد حيث القوة والذكاء والدهاء[٢] . فيري ميكافيلي أنه لن يستطيع أحد إصلاح فساد طبيعة البشر اللذين لم يتربوا بواسطة (القوانين) ، ويتحتم إصلاحها على حسب قوله : "بواسطة القوة "[٣] .

٢- بودان (١٥٣٠ – ١٥٩٦) :

---

[١] إبراهيم الدسوقى أبو الليل : أصول القانون ، ص ٣٤ ، ٣٥

[٢] إبراهيم الدسوقى أبو الليل : أصول القانون ، ص ٤٣٥

[٣] د نجاح محسن : فلاسفة السياسة في العصر الحديث من ميكافيلي حتي كانط ، دار الهداية ط١ ، ٢٠١٠م ، ص ٤٨ .

نادي "بودان" في كتابه (الجمهورية) بضرورة إطلاق سلطة الحاكم ، وعدم خضوعه للقوانين الوضعية ، فباعتباره مصدر هذه القوانين فهو أعلي منها فلا يتقيد بها ، وعلي العكس من ذلك فهو مقيد بالقانون الطبيعي الذي يفرض عليه إلتزامات فلسفية[١] . إن السيادة كما يراها بودان هي : " سلطة عمل الأمير بمفرده للقوانين" ، وذلك من غير أن يحصل الأمير علي رضا غيره ، لأن الأمير إذا كان لا يستطيع سن القوانين إلا بعد الحصول علي موافقة من هو أعلي منه لما عاد أمير ، وإنما يكون تابعًا من الرعية [٢]. فلو إقتضى الأمر الحصول علي موافقته أو أنداداً له لعمل القانون ، لكان له شركاء في السلطة .

٣- جروثيوس (١٥٨٣ – ١٦٤٥) :

يعد "جروثيوس" الفيلسوف الهولندي أول من إستند إلي مباديء القانون الطبيعي ، وقواعد العدالة للدفاع عن حقوق الأفراد وحرياتهم ، كما إستند عليها لتنظيم العلاقات التي تنشأ بين الدول ذات السيادة [٣] . وكان كتابه " قانون السلم والحرب " ، قصد به أن يكون كتابًا في القانون الدولي العام ليس في تنظيم علاقات الدول فيما بينها . وقد اتجه إلي إقامة (قواعد القانون الدولي العام) علي أساس قانون طبيعي يستنبطه العقل الإنساني متأثرًا بأرسطو في أن الإنسان (كائن اجتماعي بطبيعته) [٤]. فعرف جروسيوس القانون الطبيعي بأنه : القواعد التي يوحي بها العقل السليم فإذا كان العمل معقولًا موافقًا للقانون الطبيعي كان عادلاً ، والعكس يكون ظالمًا . فالقانون الطبيعي يمثل المثل الأعلي للقوانين الوضعية ،

---

[١] إبراهيم ابوالليل : أصول القانون ، ص ٤٣٦ .

[٢] د نجاح محسن : فلاسفة السايسة في العصر الحديث ، ص ٥٥ .

[٣] إبراهيم ابوالليل : أصول القانون ، ص ٤٣٩ / ٤٣٧

[٤] د / نجاح محسن : فلاسفة السياسة في العصر الحديث ص ٦٩ ، ٧٠ .

ويمنح الحريات للأفراد ، منذ ولادتهم ، ولايجوز التنازل عنها ، ويقضي بوجود إحترام العقود والتعاهدات بين الدول [١].

٤- هوبز (١٥٨٨ – ١٦٧٩) :

لجأ "هوبز" الفقيه الإنجليزي إلي فكرة العقد الإجتماعي ليسوغ لملوك إنجلترا سلطة مطلقة وحكمًا استبداديًا بتقريره على أن أفراد الشعب تنازلوا للحاكم عن حقوقهم وحرياتهم مقابل الخروج من وإلي الحرب إلي الاستقرار والأمن[٢] . فالحاكم عند هوبز هو الذي يملك وضع القوانين وتعديلها كما يشاء ، ويكون سلطانها شاملاً ولا يستثني منها أحد فقد اعتنق هوبز فكرة السلطان المطلق[٣] . فتعين علي الأفراد الخضوع للأوامر الحاكم ونواهيه ، وعدم المطالبة بحقوق أو حريات تنازلوا عنها مقابل أمنهم واستقرارهم .

ولا يجب أن ننسى بيكون (١٥٦١ – ١٦٢٦) الذي نادي بالحرب وإدانته للسلام وقدم العديد من المبررات التي يري أنها تدعو لإعلان الحرب [٤] ، كمت دعى إلي حق المواطن كما فعل الرومان وكانت تفعل أسبانيا وقت بيكون .

٥- جون لوك (١٦٣٢ – ١٧٠٤) :

دافع لوك عن الحقوق الطبيعية للأفراد ، وكان كتابه (شرح الحكومة المدنية) هذا الكتاب الذي أوضح فيه أن الأفراد في تعاقدهم مع الحاكم لم يتنازلوا عن كل حقوقهم وحرياتهم وإنما تنازلوا عن جزء فقط ، فعلي الحاكم أن يسعي في حماية هذه الحقوق الملازمة للأفراد ، فإن قصر فى ذلك ، فقد أخل بالعقد وعندها يحق

---

[١] إبراهيم ابو الليل : أصول القانون ، ص ٤٣٧ .

[٢] إبراهيم ابو الليل : أصول القانون ، ص ٤٣٦ .

[٣] د نجاح محسن : فلاسفة السياسة في العصر الحديث ، ص ٨٨ ، ٨٩ .

[٤] د نجاح محسن : فلاسفة السياسة فى العصر الحديث ، ص ١٢٣ .

للأفراد فسخ العقد وإنهائه وعدم الإعتراف به والثورة ضده [١]. نادي جون لوك يجعل السلطة النشر بعيدة في يد الشعب وأصر علي أن تكون هي السلطة العليا في الدولة ، وفصلها عن بقية السلطات الأخري حتي لا تنقلب الحكومة إلي طغيان [٢]

٦-مونتسيكو (١٦٨٩ – ١٧٥٥) :

إقتصر "مونتسيكو" بالبحث فى القوانين الوضعية ، فلا يتعرض بالبحث للقانون الطبيعي ، فقد أراد أن يكتشف الأسباب الطبيعية للقوانين الوضعية ، فيبين في كتابة (روح القوانين) أنه لا يمكن فهم القوانين الدولية أو الدستورية في أي مجتمع إلا في ضوء علاقة هذه القوانين بنظم الحكم ، وأشكال الحكومات التي تشرع هذه القوانين[٣] . فالقوانين بأوسع معانيها هي : " العلاقات الضرورية اللازمة من طبيعة الأشياء " ، فالقوانين بمعني عام هي العلاقة القائمة بين العقل الأول ، وبين مختلف الموجودات والعلاقات القائمة فيما بين هذه الموجودات[٤] .

وبحث أيضاً في (أصل القوانين الوضعية) وقرر أن الغاية منها هي تنظيم علاقات الأفراد في الإجتماع الإنساني وحملهم علي ما ينبغي أن يكونوا عليه في معاملاتهم الإجتماعية لأنهم أحرارًا بطبيعتهم . فالقوانين ضرورية لتهذيب الاستعدادات الطبيعية المفروضة في الفطرة الإنسانية ، وهذه الاستعدادات أرجعها مونتسيكو إلي الاستعداد الطبيعي المزود به الأفراد منذ نشأتهم ، وأكد علي إحترام تلك القوانين أن الحرية هذه هي حق المواطن فيما تسمح به القوانين[٥].

---

[١] ابراهيم ابو الليل : أصول القانون ، ص ٤٣٨ .

[٢] د نجاح محسن : فلاسفة السياسة في العصر الحديث ، ص ١٤٩ .

[٣] د نجاح محسن : فلاسفة السياسة في العصر الحديث ، ص ١٧٢ .

[٤] د نجاح محسن : فلاسفة السياسة في العصر الحديث ، ص ١٧٤ .

[٥] د نجاح محسن : فلاسفة السياسة في العصر الحديث ، ص ١٧٧ .

٧-جان جاك روسو (١٧١٢ – ١٧٧٨) :

أعاد "جان جاك روسو" صياغة العقد الإجتماعي بما يجعل السلطة والسيادة في يد الشعب وينكر شرعية الحكم الفردي .

وتقوم نظرية " روسو " علي أساس أن أفراد الشعب لم يتنازلوا بمقتضي العقد الذي أبرموه عن حقوقهم لحاكم فرد ، وإنما يتنازلوا كل منهم عن حقوقهم لصالح مجموعهم ، أي لصالح الجماعة والمجتمع الذي يتعين عليه إعادة هذه الحقوق بعد بلورتها في صورة الحرية والمساواة التس تسود المجتمع ، ومن نتائج أفكار "روسو" أنه صدر قانون فرنسا إعلان حقوق الإنسان المواطن سنة ١٧٨٩ مقرراً في مدته الثانية " الغاية من كل مجتمع سياسي هو حماية حقوق الإنسان [١] . كما يري روسو أن الحكم التعسفي لكي يصبح مشروعًا لابد أن يكون لكل جيل جديد الحرية في قبوله أو رفضه [٢]. ويدافع روسو عن عامة الشعب فقد قال : " أن العامة هم اللذين يؤلفون الجنس البشري ، وأن الدرجات الأوفر عددها هي التي تستحق أقصي درجة من الإحترام ... "[٣] . ولا يكون هناك مبرر لوجود الحكومة إلا إذا ظلت السيادة في يد الشعب فكل قانون لابد أن يجيزه التصويت المباشر لجميع المواطنين[٤] .

٨- هيجل (١٧٧٥ – ١٨٣١) :

إن أساس الدولة عند "هيجل" هو القانون فما يحكم ويحدد حياة الفرد في الدولة ليس عاملاً خارجيًا ولا قوة خارجية عن الفرد ، وإنما هو القانون الذي يدركه

---

[١] إبراهيم ابو الليل : أصول القانون ، ص ١٣٩ .

[٢] إمام عبد الفتاح إمام : الطاغية ، ص ٢٣٣ .

[٣] امام عبدالفتاح إمام : الطاغية ، ص ٢٣٤ .

[٤] إمام عبد الفتاح إمام : الطاغية ، ص ٢٣٤ .

المواطن عن وعي ، ولكن القانون هنا ليس القانون الذي يصدره الحاكم ، ولكن القانون الذي يتفق مع العقل ، لأن مضمون القانون لديه هو الحق [١].

فالقانون لابد أن يكون عامًا وشاملاً ، ويجب أن يعرف مضمونه كل مواطن وإلا من الصعب إلزام المواطنين به ، ويجب أن يدعم هذا القانون السلطة ، وتنفذه سلطة عامة ، ومهمة هذه السلطة أن تتحقق من أن العدالة قد أخذت مجراها في الحالات التي ينتهك فيها القانون أو ينشيء صراع بين المواطن .

ويجب ان يمثل القانون روح الشعب أي مستمد من عاداته وتقاليده وقيمه ، والحكومة التي يدافع عنها هيجل هي حكومة القانون ، فيصبح القانون موجود عن طريق الدستور ، فقد أدان هيجل الإستبداد ، كما أدان وجهة النظر القائلة أن القوة هي أساس الدولة كما عند ميكافيلي[٢] .

د) إتجاه فلسفة القانون في العصر المعاصر :

١-جون رولز (١٩٢١ – ٢٠٠٢) :

فيلسوف السلام الأول في القرن العشرين الذي لم يختلف عليه العلماء والفلاسفة بأنه فيلسوف السلام الأول ، وهو الفيلسوف المعني به فى بحثى لما له من أهمية في السلام الدولي والعدل في المجتمع وبين الشعوب .

فقد أوضح "جون رولز" دور العدالة من خلال متابعة نظرية العدالة بأنها الفضيلة الأولي للمؤسسات الإجتماعية ، كما هي الحقيقة للأنظمة الفكرية ومهما كانت النظرية أنيقة لابد من رفضها لأنها غير صادقة إذا كانت غير عادلة . كذلك الأمر بالنسبة للقوانين والمؤسسات مهما كانت جيدة التشكيل لابد من إبطالها إذا

---

[١] إمام عبد الفتاح إمام : الطاغية ، ص ٢٤٠ .

[٢] إمام عبد الفتاح إمام : الطاغية ،ص ٢٤٠، ٢٤١ .

كانت غير عادلة . ففي رأي رولز أن العدالة هي المبدأ الأول وهي أساس البنية الأساسية لأي مجتمع[١]. غير أنه يجب إعتبار تصور العدالة الإجتماعية علي أنها تقدم معياراً لتقويم الجوانب التوزيعية للبنية الأساسية للمجتمع ، فهدف رولز هو تقديم تصور للعدالة يمكن من خلاله تعميم ورفع مستوي التجربة لنظرية العقد الإجتماعية .

فتبدأ العدالة إنصافًا – على حد تعبير رولز– كما في رأيه بإختيار من أكثر الإختيارات عمومية االتي يقوم بها الأشخاص معًا وهو إختيار المباديء الأولى لتصور العدالة الذي يجب أن تنظم جميع الإنتقادات والأخلاقيات للمؤسسات . فبعد إختيار تصور العدالة ، يفترض رولز إختيار دستور وهيئة ساعيه لسن القوانين ، وجميعها طبقاً لمباديء العدالة التي يتم الإتفاق عليها مبدئياً.

٢) رونالد ميلز دوركين (١٩٣١ – ٢٠١٣) :

هو "رونالد دوركين" الفيلسوف والمحامي الأمريكي ، والباحث في القانون الدستوري الأمريكي . وكان في وقت وفاته أستاذاً في القانون والفلسفة في جامعة نيوريوك لندن ، وكان من بين المساهمين المؤثرين في كل من فلسفة القانون والفلسفة السياسية ، وكان له نظريته التي سماها (القانون كنزاهه) كما وردت في كتابة بعنوان: (قانون الأمبراطورية) والذي فيه يفسر القاضي القانون ، حيث المباديء الأخلاقية وخاصة العدل والأنصاف متأثراً بجون رولز (١٩٢١ – ٢٠٠٢) ، وأعتبر نظرية دوركين (القانون كنزاهة) من بين النظريات المعاصرة الأكثر تأثيراً حول طبيعة القانون . دافع " دوركين" عن الطيف اليساري الأمريكي وعن العمل الإيجابي الذي يسمح للأقليات بمنح فرص الحصول علي وظائف لا

[١] جون رولز : نظرية العدالة : ترجمة : ليلي الطويل ، منشورات الهيئة العامة السورية ، دمشق ٢٠١١ ، ص ٢٩/٣٠ .

يستطيعون الوصول إليها ، فحسب رأي دوركين الأفراد يمتلكون بصفة أساسية عدد آمن من الحقوق ، أكثر من تلك التي إبتدعها تشريع قانون صريح . لذلك يترجم هذا في الممارسات القضائية أولوية حجج المباديء علي الحجج الأساسية[١] . وقد حصل عمل وآراء دوركين على العديد من الإنتقادات التي توضح مدي أهمية أفكاره الأساسية التي أثارها وهي:

١) السلطة التقديرية للقضاء .

٢) وجود الحقوق الفردية .

لذلك من الواجب من وجهة نظر الباحث المحدوده ، الإعتراف به بأنه واحد من أهم المتخصصين بالفكر القانوني المعاصر ، فدعي دوركين إلي قراءة الدستور قراءة أخلاقية لدستور الولايات المتحدة وإتباع المنهج التمحيصي تجاه القانون .

وبعد عرضنا لفلسفة القانون تاريخيًا ، نصل الآن لموضوعنا وهو جون رولز (١٩٢١ – ٢٠٠٢ م) . " جون رولز John Rawls " ، ولد ٢١ فبراير ١٩٢١ وتوفي ٢٤ فبراير ٢٠٠٢ ، كان فيلسوفاً أخلاقيًا سياسيًا في التراث الليبرالي ، حصل رولز علي كل من جائزة شوك في المنطق والفلسفة ، والميدالية الوطنية في العلوم الإنسانية في عام ١٩٩٩ ، أهداه الرئيس بيل كلينتون هذه الميدالية تقديراً لأثر رولز الأدبي (في مساعدة جيل كامل من الأمريكين المتعلمين علي أحياء إيمانهم بالديمقراطية نفسها.

يعتبر رولز من أهم منظري ومؤسسي الليبرالية الإجتماعية ، حيث إهتم بالعدالة الإجتماعية ، قال عنه الفيلسوف الأمريكي "جوناثنان دولف" (الذي ولد

---

[١] ويل كيمليشكا : مدخل الفلسفة السياسية المعاصرة ، ترجمة : ليلي الطويل ، باريس ، ص ٣٦٣ .

١٩٥٨م Jonathan Wolff) : "قد يكون هناك نزاع علي الفيلسوف الثاني الأكثر أهمية في القرن العشرين لكن ليس هناك نزاع علي أن الفيلسوف الأول هو جون رولز" . جون رولز الفيلسوف الأمريكي الذي اهتم بالعدل والسلام وأوضح هذا من خلال كتاباته مدار حياتنا . ونحن من خلال هذا البحث ، واستعراضنا للأهم ثلاث كتب لديه وهم :

١) نظرية العدالة ، ٢)العدالة كإنصاف ، ٣)قانون الشعوب .

وسأناقش ثلاث نقاط وهم :

أولاً : العقُد الإجتماعي والليبرالية .

ثانياً : العدالة التوزيعية والملكية الخاصة .

ثالثاً : السلام الدولي عند جون رولز .

أولاً : العقُد الإجتماعي والليبرالية :

وقبل أن نتطرق بالحديث عن العقد الإجتماعي عند "جون رولز" يجب أن نوضح فى البداية ماهي الليبرالية والذي كانت أساس فلسفة رولز .

ليقودنا السؤال إلي ماهي الليبرالية وأساسها :

الليبرالبية هي مذهب الحرية [١] ، وكلمة ليبرالية إشتقت من كلمة Lubber وهي كلمة لاتينيه تعني الحُر [٢] . وهي مصطلح اجنبي معرب مأخذو من Liberalism في الإنجليزية وهذا من جانب التعريف اللُغوي لليبرالية . أما من الناحية الإصطلاحية والفلسفية فيعرفها لالاند بأنها : مذهب سياسي يري أنه

---

[١] الطبيب بوعزة : نقد الليبرالية ، دار تنوير للنشر والإعلام ، مصر ، ٢٠١٣ ، ص ٢٣ .

[٢] مصطفي حسيبه : المعجم الفلسفي ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، الأردن ، ٢٠٠٩ ، ص ٥٤٩ .

من المستحسن أن تزداد إلي أبعد حد ممكن إستقلالية السلطة التشريعية ، والقضائية عن السلطة الإجرائية التنفيذية ، وأن تعطي للمواطنين أكبر قدر من الضمانات في مواجهة تعسف الحكام. فهو مذهب يري بضرورة إحترام الإستقلالية للآخر ، وهي تؤدى إلي الآثار الجيدة للحرية[١] .

أما عن أساس الليبرالية هي الحرية : أي أن الفرد أفعاله حرة ، ومستقل في تصرفاته ، وأيضًا من أساس الليبرالية الفردية أي حب الذات ، وهذا ماذهب إليه أغلب الفكر الغربي حيث إستقلال الفرد من خلال العمل المتواصل والإعتماد علي النفس والعقلانية. وإذا ما إنتقلنا إلي "جون رولز" فنري العدالة كإنصاف هي شكل من الليبرالية للتوفيق بين متناقضات الحداثة والديمقراطية ، وبين الحرية والمساواة[٢] .

نجد فكرة العقد الإجتماعي لها جذور قبل "رولز" لفلاسفة كبار وأهمهم " هوبز(١٥٨٨-١٦٧٩) وجون لوك(١٦٣٢- ١٧٠٤) ومونتسكيو (١٦٨٩-١٧٥٥)وجان جاك روسو(١٧١٢- ١٧٧٨) " . فيرى " هوبز " أن الأفراد قد تنازلوا بمقتضى العقد الإجتماعى عن كل ما كان لهم من حريات وحقوق فى عهد الفطرة ، ووضعوها بين يدى السلطة الحاكمة ، وهو تنازل لا رجعة فيه ، فلم يعد لهم الحق بمطالبتها باحترام حقوقهم وحرياتهم، لأن القائمين على تلك السلطة لا يكونوا طرفاً فى العقد ، وإنما الأفراد هم الذين اتفقوا فيما بينهم عن طريق العقد

---

(١) أندري لالاند : موسوعة لالاند الفللسفية ، ترجمة : خليل أحمد خليل ، ط٢ ، منشورات عويدات ، بيروت ، ٢٠٠١ ، ص ٧٢٥ .

(٢) علي تتيان ومحمد بلعزوفي : العدالة بين الأجيال في نظرية العدالة لدي جون رولز ، مجلة جامعة النجاح ، كلية الفتوي الإنسانية والإجتماعية قسم الفلسفة ، جامعة الجزائر ، العدد ٥ ، ٢٠١٣ م ، ص١ .

على التنازل [١] . ولكن "لوك" تصور وجود عقد سياسى بين طرفين هم أفراد المجتمع والملك وبموجب هذا العقد يتنازل الأفراد عن بعض حقوقهم للمجتمع ، كحق الفرد فى صيانة نفسة وغيره ، ليتحول إلى سلطة عمل القانون ، وحق إتخاذ الإجراءات اللازمة لإلزام الغير بإحترام حقوقة الطبيعية ليتحول إلى سلطة تنفيذ القوانين، فى مقابل أن يصون الملك ما تبقى لهم من حقوق على رأسها حق الملكية والحرية ، وإذا أخل الملك بهذا الشرط أجاز "لوك" الثورة عليه من البرلمان (ممثل الأمة) أو الأفراد[٢]. و" جان جاك روسو " الذى وجد الميثاق الإجتماعى يجعل بين المواطنين من المساواة ما يلزمون أنفسهم معه بذات الشرط ، وما يجب أن يتمتعوا معه بذات الحقوق، وهكذا فإن كل عقد صحيح للإرادة العامة يلزم أو يساعد على السواء جميع المواطنين، فلا يعرف السيد غير هيئة الأمة، فهو عهد هيئة بين كل واحد من أعضائها وهو شرعى لأنه قائم على العقد الإجتماعى وهو عادل لأنه مشترك بين الجميع ، ونافع لأنه لا غرض له سوى الخير العام[٣].

أما العقد الإجتماعى عند رولز عند جون رولز تظهر في النقاط الثلاث التالية:

١-المجتمع جيد التنظيم .

٢-البنية الساسية للمجتمع .

٣-الوضع الأصلي وحجاب الجلاله . وسوف أتناول هذه النقاط من خلال كتاب جون رولز العدالة كإنصاف .

١) المجتمع حسن التنظيم :

---

[١] هانى سليمان الطعيمات: حقوق الإنسان وحرياتهم الأساسية، ص ٨٤.

[٢] عادل ثابت: النظم السياسية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٠٧، ص ٩٥ وص ٩٦.

[٣] جان جاك روسو: العقد الإجتماعى، ص٥٨ وص٥٩.

يؤكد "جون رولز" في كتابه العدالة كإنصاف أن الفكرة الأساسية لمجتمع حسن التنظيم هي فكرة تستخدم لتعيين الفكرة المركزية المنظمة للمجتمع بإعتباره نظام تعاون منصف [١].

ونجد المجتمع حسن التنظيم سياسيًا له ثلاث أشكال أو أمور وهي : أ) مجتمع يقبل كل واحد فيه الآخر ، ويقبل كل واحد آخر مثله مفهوم العدالة ومباديء العدالة ،وإدراك هذه المعرفة المتبادلة فالناس يسعوا فور ما يودون أن يعرفون إذا كان قبولهم بمباديء العدالة مسألة إتفاق عام [٢].

ب) ماتتضمنه فكرة التنظيم ذي الكفاءة أن المؤسسات السياسية والإجتماعية ، وطريقة ترابطها هي فكرة ذات طابع عمومي .

ج) أن المواطنين لهم حساً فعالًا بالعدالة التي يمكنهم أن يفهموا ويطبقوا بها مباديء العدالة ، حيث يستطيع المواطنون بواسطته أن يقاضوا مؤسساتهم السياسية بكل ما يتعلق بمطالب حقهم السياسي ، ويتطلب هذا وضعهم في المجتمع بما يشمل من واجبات وإلتزامات[٣] . يرى الباحث حرص جون رولز على الحرية التى يتلقاها الفرد ، عندما يكون المجتمع عادل مما يؤثر إيجاباً على المجتمع ككل .

كما أن هناك معني خاص وأخير ذكره "رولز" عن المجتمع حسن التنظيم بمفهوم خاص للعدالة ، حيث أن كل أعضاء المجتمع يقبلون مفهومًا سياسيًا للعدالة ، ويعرفون أن كل الآخرين يقبلون المفهوم ذاته . فنلاحظ أن المجتمع وقت

---

[١] جون رولز : العدالة كأنصاف (إعادة صياغته) ، ترجمة : حيدر حاج اسماعيل ، ط١ ، مركز دراسات الوحدة العربية بيت النهضة ، بيروت ٢٠٠٩ ، ص ٩٥ .

[٢] جون رولز : العدالة كإنصاف (إعادة صياغته) ، ص ٩٦ .

[٣] جون رولز :العدالة كإنصاف ، ص ٩٦ ، ٩٧ .

التنظيم يقبل كل أعضاءه العقيدة الشاملة حيث يستحيل فيها التعددية ، ويري المذهب الليبرالي أن هذا من شأنه أن يوفر فرص كافية وأكثر معقولية لوحدة إجتماعية يمكننا الحصول عليها كمواطنين في مجتمع ديمقراطي[١] .

٢) البنية الأساسية للمجتمع :

تشمل البنية الأساسية القانون الأساسي السياسي ذو القضاء المستقل ، وصوراً من الملكية معترف بها قانونياً ، فتكون البنية الأساسية هي الإيطار الخلفي الذي تجري في داخله نشاطات الجمعيات والأفراد ، وإحدي سمات العدالة كإنصاف أن تكون البنية الأساسية هي الموضوع الأولي للعدالة السياسية ، فمباديء العدالة كإنصاف تنظيم البنية الأساسية ، ولا تنطبق علي المؤسسات فلا تنظم مؤسسات المجتمع من الداخل[٢] ، فالعدالة كإنصاف مفهوم سياسي للعدالة وليس مفهومه عامةً ، وهو ينطبق أولاً علي البنية الأساسية ، فمباديء العدالة التي تتبعها مباشرة الجمعيات والمؤسسات داخل البنية الأساسية هي في ثلاثة نقاط :

أ) عدالة محلية : وهي المباديء المنطقية علي البنية الأساسية للمؤسسات والجمعيات.

ب) عدالة أهلية : وهي المباديء المنطقية علي البنية الأساسية للمجتمع .

ج) عدالة عالمية : وهي المبايء المنطقية علي القانون الدولي ، وسوف نعود لهذه النقطة الأخيرة في مبحث السلام الدولي والحرب "عند جون رولز" .

---

[١] جون رولز : العدالة كإنصاف ، ص ٩٨ .

[٢] جون رولز : العدالة كإنصاف ، ص ٩٩ .

أما مايعنينا هنا هي العدالة الأهلية الخاصة بالمجتمع فالعدالة كإنصاف هنا هي مفهوم سياسي للعدالة خاصة للبنية الأساسية لمجتمع ديمقراطي حديث [١].

٣) فكرة الوضع الأصلي :

نجد الوضع الأصلي له شروط معينه ليكون إتفاقًا صحيحًا من وجهة نظر العدالة السياسية كما يقول "رولز" ، ويجب أن تقع هذه الشروط بصورة خاصة على أشخاص أحرار متساويين في وضع منصف فلا تسمح للبعض أن يتمتع بإمتيازات مساومة أفضل من الآخرين ، ويجب إبعاد كل تهديد بالقوة [٢].

إن الوضع الأصلي وصفه "جون رولز" بحجاب الجهالة حيث لا يسمح للأطراف أن يعرفوا المراكز الإجتماعية للأشخاص الذين يمثلونهم أو عقائدهم الشاملة الخاصة ، كما أنهم لا يعرضون عنصر الأشخاص وجنسهم أو أي مواهب مختلفة مثل القوة والذكاء : فيكون الأطراف خلف حجاب من الجهل كما وصفة رولز [٣]. وهذا بسبب وجود إمتيازات المساومة التي لا مفر من نشوئها مع الزمن في أي مجتمع نتيجة للإتجاهات إجتماعية وتاريخية متراكمة ، فلا أساس للعدالة السياسية مع أشخاص يتمتعون بقوة تهديدية سياسية كانت أو بسبب ثروة ، ويجب أن لا تؤثر الإمتيازات التاريخية الحاصلة من الماضي في إتفاق علي مباديء مهمتها تنظيم البنية الأساسية إبتداءاًمن الحاضر إلي المستقبل [٤]. وربما يتفق ذلك مع رأى "جون ستيوارت مل" (١٨٠٦– ١٨٧٣) عن شروط المسؤل الحكومى التى لا يجب أن يُمنح السلطة بناء عن الملكية وإنما بناء على تعليمه وثقافته ونشاطاته

---

[١] جون رولز : العدالة كإنصاف : ص ١٠٤ : ١٠٥ .

[٢] جون رولز : العدالة كإنصاف ، ص ١٠٦ : ١٠٧.

[٣] جون رولز : العدالة كإنصاف ، ص ١٠٧ .

[٤] جونرولز : العدالة كإنصاف ، ص ١٠٨ .

السياسية الشخصية[١] ، ففي نظر رولز هكذا يكون أي اتفاق تضعه الأطراف كممثلى للمواطنين بإعتبارها حرة ومتساوية هو إتفاق منصف[٢] .

إن الوضع الأصلي يعمم الفكرة المألوفة في العقد الإجتماعي ، وهذا يجعله هدف الإتفاق للمباديء الأولي للعدالة الخاصة بالبنية الأساسية ، كما أن الوضع الأصلي أكثر تجريداً ، فالإتفاق يجب أن يعتبر إفتراضيًا وليس تاريخيًا ، فهو افتراض لأننا نسأل الأطراف عما يمكنهم الإتفاق عليه أو تريده من الأتفاق ، أما ليس تاريخي لأننا لا نعترض أن الإتفاق قد وقع أو يمكن أن يقع في وقت ما وحتي لو حصل لن يغير في الوضع شيء . ويصف رولز الوضع الأصلي بشروط مختلفة ويجب من وجهة نظره ان تكون هذه الشروط عقلية حتي نستبط ما يمكن الإتفاق عليه ونتوصل إليه الاستدلال ، وهذا من حيث وضع الأطراف لجهة كيفية وصفاته والبدائل المفتوحة أمامها[٣] .

هنا نتصور أن مباديء العدالة التي يمكن للأطراف أن تتفق عليه سوف تعُين شروط التعاون التي نعتبرها شروطًا منصفة ، وبهذا ينجح الوضع الأصلى فى تأسيسه مباديء المفهوم السياسي للعدالة [٤] . إن إقامة منظمة منفصلة للطبقات المتعلمة غير مفيد، ولا يمنعها من أن تصبح عنيفة معادية سوي كونها بدون نفوذ ، أما إذا شكل المثقفون الممتازون قسماً من النية الأساسية وفقاً لنفس الحق الذي يتمتع به سائر المسؤولين ، وعلي أساس تمثيلهم نفس عدد المواطنين ونفس القسم من الإرادة الشعبية فإن وجودهم في البنية الأساسية لا يظللهم غيرهم، بينما يكون لهم مركز ممتاز ،

---

(١) John Stuart Mill: Thoughts on parliamentary reform) ، p.٢١٠.

(٢) جون رولز : العدالة كإنصاف ، ص ١٠٨ .

(٣) جون رولز : العدالة كإنصاف ، ص ١٠٩ .

(٤) جون رولز : العدالة كإنصاف ، ص ١١٠/١١١ .

يستطيعون بواسطته أن يدلوا بآرائهم ونصائحهم وجعلها مسموعة بالنسبة لجميع المواضيع الهامة ، وأن يقوموا بدور عملي في الشؤون العامة . وقد يستطيع كفائتهم أن تجلب لهم حصة في الإدارة العملية في الحكومة أكثر مما تنطوي عليه قوتهم العددية[١].

وينتهي رولز بأن الوضع الأصلي يجب فهمه علي أنه وسيلة تمثل صياغة لمعتقداتنا كأشخاص عاقلين بوصفنا الأطراف ، حيث كل واحد مسؤول عن المصالح الأساسية للمواطن الحر والمتساوي مع غيره ، كما أنها ستمثل اتفاق واضح لقيود مناسبة عامة لمصلحة مباديء العدالة الأساسية ، وهذا ماقصد به جون رولز مايسمي بالعقد الإجتماعي بين الأطراف الأحرار المتساويين .

ثانياً : العدالة التوزيعية والملكية الخاصة :

كان أرسطو أول من تكلم عن العدالة التوزيعية ، وما يسمي بالإنصاف والموائمة ، فيتعلق العدل التوزيعي بتوزيع الثروات الموجودة في الدولة علي المواطنين فيها ، ويقوم هذا التوزيع علي أساس مساواة نسبية غير حسابية ، ويترتب علي ذلك أمران :

١) الإعتراف بالملكية الخاصة .

٢) الاعتراف بعدم المساواة الحسابية في الملكيات الخاصة .

وكان أرسطو من اقوي أنصار الملكية الخاصة ،وكان كذلك من أشد اعداء شيوعية الملكية التي نادي بها افلاطون ، فيري أرسطو ضرورة تقسيم الثروات إلي قسمين :

١) قيم خاصة بالأموال اللازمة للإنتفاع المشترك لجميع الأفراد وهي (الملكية العامة)

[١] جون استيوارت مل: الحكومات البرلمانية، ص١٧١.

٢) قيم يوزع فيها علي الأفراد ، ويصبح مملوكاً لهم ملكية خاصة (الملكية الخاصة) .

فالملكية في نظر أرسطو حافز للعمل وجزاء علي العمل[١] .

نجد نظرية العدالة التوزيعية عند " جون رولز " تستهدف الفئات الأقل حظًا والأكثر حرمانًا في المجتمع ، وتستهدف أيضًا إحياء ثقة المواطنين في المؤسسات الدستورية وبحث التضامن في نفوس الأفراد الذي لا يكترثون سوي بأنانيتهم[٢] . وقد تناول جون رولز قضية العدالة التوزيعية من خلال كتابه العدالة كإنصاف (إعادة صياغة لنظرية العدالة) ، فقسم رولز العمل إلي قسمين من المباديء :

المبدأ الأول : هو المبدأ الذي ينظم البنية الأساسية علي مدي الزمن وتحافظ علي العدالة من جيل إلي جيل .

المبدأ الثاني : هي تلك المباديء التي تنطبق مباشرة علي المعاملات المنفصلة والحرة التي تجري بين الأفراد والجمعيات ، ومجرد أن تصاغ المعاملات العديدة والاتفاقات التي يعقدها الأفراد والجمعيات في إطار بنية أساسية عادلة ، نحصل علي نظرة لعملية إجتماعية مثالية ويكون مثلاً العدالة كإنصاف [٣] .

يري رولز أنه إذا أمكن تنظيم البنية الأساسية بطريقة فعالة بمباديء عدالة واضحة وبسيطة نسبياً بحيث تحفظ العدالة عبر الزمن حينها يمكن ترك معظم الأشياء إلي المواطنين أنفسهم والجمعيات نفسها ، ولكن هذا يكون بشروط وضعهم في موضع يمكنهم من خلاله تحمل مسئولية شئونهم ويكونون قادرين علي عقد اتفاقيات منصفة بعضهم مع بعضه الآخر ، فعلي البنية الأساسية ان تؤمن بحرية

---

[١] د / نجاح محسن : فلسفة القانون عند ارسطو ،ص ٤٣٦ ، ٤٣٧ .

[٢] علي تتيان ومحمد بلعزقي : العدالة بين الأجيال في نظرية العدالة عن جون رولز ، ص ١ .

[٣] جون رولز : العدالة كإنصاف ، ص ١٦٥.

المواطنين وإستقلالهم وأن تعدل الميول التي مع الزمن تؤدي إلى حالات لامساواة أعظم في الوضع الإجتماعي والثروة .فيري قانون الشعوب لدي " جون رولز " أن اللامساواة ليس دائماً غير عادلة – ربما أشار "مل" إلى هذا أيضاً مما عرضه للنقد – ، وإذا كانت غير عادلة فهذا يرجع إلي تأثيرها الغير عادل علي بنية مجتمع الشعوب علي العلاقات بين الشعوب والعلاقات بين أفراد الشعب الواحد[١] . ومن الأسباب التي تدعو إلي تطبيق نطاق اللامساواة داخل مجتمع ، هو تخفيف المعاناة علي الفقراء ، وذكر رولز سبب ثاني لضيق الفجوة بين الأغنياء والفقراء داخل مجتمع محلي هو أن مثل هذه الفجوة كثيراً ما تؤدي إلي مهانه بعض المواطنين ومعاملتهم علي أنهم أدني شأناً وهذا وضع غير عادل فيجب في المجتمعات الليبرالية أن نأخذ حذرنا من التقاليد التي تحدد المراتب الإجتماعية ، هذه التقاليد قد تؤدي بشكل غير عادل إلي إهانة إحترام الذات لدي الذين لا يعرف لهم المجتمع بمثل هذه المكانة[٢] .

أما عن الدور المهم للإنصاف عند رولز في بحث اللامساواة بين الشعوب نجده في ضمان عدالة الإنتخابات وتكافؤ الفرص السياسية للترشيح للمناصب العامة ، وتكون فرصة متكافئة للوصول لمركز إجتماعي مرموق فعلي سبيل المثال توفير تعليم منصف للجميع [٣] ، وربما كان ذلك أيضاً رأى " مل " الذى نادى بحق التصويت للجميع وحق المشاركة السياسية لجميع أفراد المجتمع (٤) ،يقول "مل" : " فى الحالة الراهنة للمجتمع وفى ظل المؤسسات التمثيلية لا توجد طريقة لفرض هذه

---

[١] جون رولز : قانون الشعوب ، ترجمة : محمد خليل ، المجلس الأعلي للثقافة ، القاهرة ، ٢٠٠٧ ، ص ١٥٣ .

[٢] جون رولز : قانون الشعوب ، ص ١٥٤ .

[٣] جون رولز : قانون الشعوب : ص ١٥٥.

(٤) جون استيوارت مل: الحكومات البرلمانية، ص١٨٦

الضرورة على الطبقات الحاكمة كما هو الحال تجاه جميع الأشخاص الآخرين فى المجتمع إلا من خلال إعطاء صوت لكل فرد..."[١] . إن هدف نظرية رولز هنا هو تحديد صيغ التعاون الإجتماعي الضامنة للإنصاف ، منها تعيين الحقوق والواجبات الأساسية التي تضعها المؤسسات السياسية والإجتماعية ، مع تحديد نمط وضوابط تقسيم المنافع المترتبة علي التعاون الإجتماعي[٢] .

ثالثاً : السلام الدولي عند جون رولز :

إن جون رولز كما هو متعارف هو فيلسوف السلام ، فلم يهتم فقط بالعدالة الإجتماعية داخل المجتمعات فقط ، بل إهتم بالعلاقات بين الدول والسلام بين الشعوب خاصة في حالة الحرب ، ففي كتابة قانون الشعوب إهتم بحقوق السلم والحرب ، وحتي السلوك في الحرب وكيفية معاملة العدو وشعوبهم وسنعرض آرائه في نقطتين هامتين :

أ) الحق في شن الحرب .

ب) السلوك في الحرب . فقد إهتم رولز بإحترام القوانين حتي في حالة الحرب ، كما أنه وضع أسس وأسباب يجب أن تكون موجودة للحروب ، وقوانين يجب من وجهة نظره إحترام الدول وحكوماتها لها .

أ) الحق في شن الحرب :

يري جون رولز أنه ليس لأي دولة الحق في اللجوء إلي الحرب سعياً لتحقيق مصالحها العقلانية ، ولكن يعطي قانون الشعوب لجميع الشعوب جيدة التنظيم

---

(١) John Stuart Mill: Thoughts on parliamentary reform: p.٢٠.

(٢) علي تتيان ومحمد بلغرفي : العدالة بين الأجيال في نظرية العدالة لدي جون رولز ، ص ١٢٤١ .

الحق في الحرب دفاعاً عن النفس [١] ، عندما يدخل مجتمع ليبرالي الحرب دفاعاً عن النفس يفعل ذلك لحماية الحريات الساسية لمواطنين ومؤسساته السياسية الديمقراطية المطابقة للدستور ، وللمحافظة علي الحريات والمؤسسات ، فلا يستطيع مجتمع لييرالي أن يطلب من مواطنين بشكل عادل أن يقاتلوا من أجل الحصول علي ثروة إقتصادية أو الحصول علي ثروات طبيعية ، ويطالبهم بالقتال من أجل أمجاد القوة ، وإذا سعي مجتمع إلي ذلك لم يعد يحترم قانون الشعوب وبذلك يصبح دولة خارجة علي القانون ، فوفقاً للقانون السياسي الليبرالي لا يجوز التعدي علي حرية المواطنين بتجنيدهم بهدف تكوين جيش إلا من أجل الحرية ذاتها فقط ، أي من أجل الدفاع عن المؤسسات الديمقراطية الليبرالية للمجتمع ، وعن التقاليد وأساليب الحياة الدينية والغير دينية للمجتمع المدني[٢] . ولكن دفاع تلك المجتمعات عن نفسها ليس سوي المهمة الأولي ، فهدفها الحقيقي هو أن تجتمع كلمة الشعوب جميعها في نهاية الأمر علي أحترام قانون الشعوب ، وأن تصبح أعضاء مكتملة العضوية لها مكانتها في مجتمع الشعوب الجيدة التنظيم ، وحتي يتحقق هذا الهدف لابد لها أن تستحدث ممارسات ومؤسسات جيدة ، تكون مركزاً كونفدراليًا ومبرراً عاماً يعبر عن وجهة نظرها وسياستها المشتركة تجاه نظم الحكم غير الجيدة التنظيم ، هذا المركز الكونفدرالي يمكن أن يستخدم في صياغة وجهة نظر المجتمعات الجيدة التنظيم والتعبير عن وجهة النظر تلك ، وهكذا يتاح أمامها الفرصه أن تكتشف أمام الرأي العام أنماط السلوك الوحشية غير العادلة التي تنتهجها نظم الحكم التوسعية القهرية وما تمارس من عدوان تجاه حقوق الإنسان .

ب) السلوك في الحرب :

---

[١] جون رولز : قانون الشعوب ، ص ١٣٨ .

[٢] جون رولز: قانون الشعوب ، ص ١٣١ .

إهتم جون رولز في هذا الموضوع بالعدو التي في الحرب ، وذكر ستة أهداف لهذا الموضوع وتتضح أفكار جون رولز مايلي :

١) الحرب العادلة يشنها شعب جيد التنظيم هو السلام الدائم والعادل بين الشعوب وبصفة خاصة مع العدو الحالي للشعب .

٢) لا تشن الشعوب الجيدة التنظيم حرباً ضد بعضها البعض ولكن فقط ضد الدول الغير جيدة التنظيم التي لها أهداف توسعية تهدد الأمن[١] .

٣) في سلوك الحرب يجب أن تفرق الشعوب الجيدة التنظيم بعناية بين ثلاث مجموعات :

أ) زعماء وساسة الدول الخارجة عن القانون .

ب) جنود هذه الدولة .

ج) سكانها من المدنيين .

والسبب في التفرقة بين هذه المجموعات الثلاث هذه لأن الدول الخارجة عن القانون لا تكون جيدة التنظيم ، ويمكن أن لا يكونوا المدنيين فيها هم الذين نظموا أو تسببوا في الحرب ، فالمسؤلون هنا عن مناصب تشغل الدولة هم الذين أرادوا الحرب وهم بفعلهم هذا مجرمون ، فزعماء الأمم وليس المدنيين هم الذين يتخذوا قرار إشعال الحرب [٢].

وعلي ضوء هذا نجد أن قصف طوكيو وسائر المدن اليابانية بالقنابل في ربيع ١٩٤٥م ، وإلقاء القنبلة النووية علي هيروشيما ونجازاكي كلها أساسًا كانت علي سكان مدنيين مما يجعلها في نظر رولز أخطاء جسيمة ، كذلك الجنود للدول

---

[١] جون رولز : قانون الشعوب ، ص ١٣٤ .

[٢] جون رولز : قانون الشعوب ، ص ١٣٥ .

الخارجة عن القانون إذا تركنا جانب الضباط من الرتب العليا ، نجد هؤلاء الجند مثل المدنيين ليسوا مسؤلين عن الحرب التي شنتها دولتهم كما يري رولز، وبالتالي يرغمون علي المشاركة في الحرب وتستغل هنا وطنيتهم استغلالاً لا رحمة فيه[١] ، ولذلك يكون السبب في الهجوم المباشر علي الجنود ليس أنهم مسؤولون عن الحرب ، ولكن الشعوب جيدة التنظيم ليس لديها أي خيار آخر، فلا يمكنها بأي طريقة أخري الدفاع عن نفسها، ودفاعها ذلك امر واجب عليها .

٤) يجب علي الشعوب جيدة التنظيم أن تحترم حقوق الإنسان للمدنيين والعسكريين علي السواء وهذا لأن العدو له هذا الحق مثل غيره وفقاً لقانون الشعوب . وأيضاً حتي يمكن إعطاء دروس لجنود العدو للمدنيين في مجتمع العدو عن مضمون تلك الحقوق بضرب المثل عن طريق المعاملة التي يتلقونها وبهذا يروا عملياً أفضل معني ودلالة لحقوق الإنسان .

٥) كما أن الشعوب الجيدة التنظيم بمقتضي ماتقوم من أعمال ، وما يصدر منها من بيانات تبشر في أثناء الحرب بنوع السلام الذي تهدف إليه والعلاقات التي تسعي إليها ، فمعايير السلوك في الحرب ترسم خطوط مهمة لاينبغي بأي حال تخطيها ، لذلك يجب أن تكون خطط وإستراتيجيات الحرب ، وإدارة المعارك في إطار الحدود التي تنص عليها تلك المعايير من سلوك الحرب[٢] . إن رجل الدولة كما يري "رولز" ينيغي أن يدرك مايحتاج الأمر الي عمله وينبغي أن يحسن التقدير للأمور تقديرًا صحيحًا وأن يتصف بالحكمة لأن ربما ذلك يحقن الكثير من الدماء ، فرجال الدولة قد تكون لديهم مصالحهم الخاصة عندما يتولون المناصب ولهذا فعليهم إنكار تلك المصالح في أحكامها ويجب ألا

---

[١] جون رولز : قانون الشعوب ، ص ٦٣٥ .

[٢] جون رولز : قاتون الشعوب ، ص ١٣٦ ، ١٣٧ .

تحركهم دوافع الإنتقام خاصة في الحرب[١]، ففي المقام الأول وقبل كل شيء يجب أن يتمسكوا بهدف كسب سلام عادل ، ويجب عليهم أن يتجنبوا كل مايجعل تحقيق مثل هذا السلام أكثر صعوبه ، وفي ظل هذا يجب عليهم أن يتأكدوا أن التصريحات التي تصدر نيابًة عن شعبهم تجعل واضحاً أنه ما إن يتم إقرار السلام بشكل أمن ، سيحصل مجتمع العدو علي نظام حكم مستقل ذاتياً وجيد التنظيم ، وقد يكون من الصواب فرض قيود لفترة معينة علي حرية المجتمع المهزوم والسياسة الخارجية [٢]. ويجب ألا يعتبر أفراد الشعب المجتمع المهزوم عبيد ، أو أن تنكر عليهم حرياتهم الكاملة ، لذلك يتضمن المثل الأعلي لرجل الدولة عناصر أخلاقية ، فالأعمال التي تؤثر علي المسار التاريخي للعالم في نظر رولز لا تجعل من يقوم بها رجل دولة ، فنابليون وهتلر غيروا مسار التاريخ إلي أبعد حد لكنهم لم يكونون أبداً رجال دولة[٣].

ورغم ذلك حدد "جون رولز" أنه فى بعض الأوقات تكون الحرب ضرورية ، وربما يمكن تبرير قصف بريطانيا والمانيا حتي نهاية ١٩٤١ أو ١٩٤٢ لم يكن من الممكن إعطاء الفرصه للألمانيا أن تكسب الحرب ، لأن النازية كانت تحمل شروراً سياسية وأخلاقية ولأن طبيعة تاريخ الديمقراطية الدستورية في التاريخ الأوروبي كانت في خطر ، فلم يبالغ (تشرشل) عندما قال في مجلة العموم (إذا فشلنا في ان نقف بوجه هتلر ، سيغرق العالم كله بما فيه الولايات المتحدة في عصر مظلم جديد...) ، فهذا النوع من الخطر يبرر اللجوء فيه إلي الضرورة القصوي هذا ليس فقط للديمقراطية الدستورية ولكن للمجتمع الجيد التنظيم كله . ولكن هذا الإستثناء للضرورة القصوي لم ينطلق من ناحية أخري علي هجوم الولايات المتحدة علي

---

[١] جون رولز : قانون الشعوب ، ص ١٣٧ .

[٢] جون رولز : قانون الشعوب ، ص ١٣٨ .

[٣] جون رولز : قانون الشعوب ، ص ١٣٧ .

اليابان ، فلم يكن لدي الولايات المتحدة المبررات لقصف المدن اليابانية في المناقشات التي دارت بين زعماء الحلفاء في يونيو ويوليو ١٩٤٥ م ، قبل إستخدام القنبلة الذرية علي هيروشيما وناجازاكي ، فهنا نجد مبدأ الغاية تبرر الوسيلة ، وهذا العمل يتجاوز حدود المقبول [١]. من المعروف أنه أُثيرت تبريرات في هذا الوقت مثل إسراع إنهاء الحرب ، وأن إسقاط القنبلة الذرية سوف ينقذ ماء الوجه للأمبراطور الياباني ، كما أنها إظهار للقوة الأمريكية أمام روسيا وجعل الزعماء الروس أكثر فضلاً للمطالب الأمريكية [٢]. ولكن يري "رولز" ، كل هذه المبررات غير مقبولة ، ولا تبرر إنتهاك مباديء السلوك في الحرب ، كما ان عدم التفكير في المفاوضات مع اليابانيين وإتخاذ قرارات شديدة القوة هذا يكون من القصور الواضح للإدارة الحاكمة لشئون الدولة بالنسبة للحكومتين الولايات المتحدة واليابانيين . فيعتقد رولز أن التفاوض كان يمكن أن يكون فعالاً ، وأن يؤدي إلي تجنب المزيد من القتلي[٣] ، ورفض رولز مبدأين في الحرب رفض مطلق وهما :

أ) الحرب هي الجحيم .

ب) إننا جميعاً مذنبون .

فالمبدأ الأول : يبيح كل شيء لإنهاء الحرب ، وهذا مرفوض لدي جون رولز وغير عادل وغير منصف ، أما المبدأ الثاني : يبرر أي شيء ، وأن الجميع ليسوا نفس المستوي فلا نستيطع أن نلوم أو نولام ، فهاذين المبدأين رفضهما رولز رفض مطلق لأنهم فارغين من الأخلاق ومنافين للسلوك الأخلاقي وللعدالة كلها .

---

[١] جون رولز : قانون الشعوب ، ص ١٣٩ .

[٢] جون رولز : قانون الشعوب ، ص ١٤٠ .

[٣] جون رولز : قانون الشعوب ، ص ١٤٠ ، ١٤١ .

الخاتمـة :

من خلال ماتحدثنا عنه سابقاً وجدنا مايلي :

١) قدم جون رولز مفهومًا ثريًا للعدالة وللحريات والمساواة بين الأفراد .

فلم ينظر لجنس أو عرق أونسب أو دين ، نظر فقط لحقوق الفرد الإنسانية التي تجعله فقط يعيش كإنسان حر له حقوق وعليه واجبات .

٢) قدم فكرة للعقد الإجتماعي إختلف فيها عن العقد الإجتماعي المتعارف عليه فجعله وضع أصلي تحت بند حجاب الجهالة فالمسؤول لاينبغي أن يستعرض قدراته الشخصية ولا العرفية متي يرشح نفسه للإنتخابات ، فقط كفرد حر له هذا الحق كما جعل العدالة التوزيعية من مباديء العدالة كإنصاف متأثراً بأرسطو الذي نادي بالملكية الخاصة ، وكان من أشد معادين شيوعية الملكية الذي نادي بها أفلاطون.

٣) وضع نظرية سياسية ليبرالية معاصرة لامثيل لها في العدل والإنصاف ، وفي السلام الدولي بين الشعوب ، ولهذا اسمي الفيلسوف السلام لما في هذه النظرية من انصاف وعدل حتي في حالة الحرب بين الشعوب . كما إهتم بسلوك الذي يجب اتباعه مع الشعوب المعادية فهي ليس التي شنت الحرب ورفض مبدأ الكل مذنبون ، فهو يرفض التعميم فالشعوب ليس لها ذنب لما يفعله زعمائها.

٤) وخلاصة القول أن جون رولز لم يكن هدفه تحديد الخير والشر بقدر ما كان يهدف إلي وضع المباديء التي يجب أن تقام عليها البنية الأساسية السياسية للمجتمعات الداخلية والخارجية ، فموضوع نظرية رولز موضوع سياسي أكثر منه اخلاقي .

قائمة المصادر و المراجع العربية والأجنبية

(١) (أبو الليل) ابراهيم الدسوقي : القانون ، لجنةالتعريب والنشر ، الكويت ، د.ت .

(٢) (رولز) جون : العدالة بأنصاف (إعادة صياغته) ، ترجمة : حيدر حاج اسماعيل ، ط١ ،مركز دراسات الوحدة العربية بيت النهضة ، بيروت ، ٢٠٠٩ .

(٣) (لالاند) أندري : موسوعة لالاند الفللسفية ، ترجمة : خليل أحمد خليل ، ط٢ ، منشورات عويدات ، بيروت ، ٢٠٠١ .

(٤) (الحبشي)محمد عبدالملك محسن : تاريخ فلسفة القانون ، ٢٠١٢ .

(٥) (القاسي) يوسف : تاريخ الفكر السياسي من حكم الملوك الألهي إلي نهاية عصؤ النهضة ، ج١ ، د.ت .

(٦) (إمام) إمام عبد الفتاح : الطاغية ، عالم المعرفة ، يناير، ١٩٧٨ .

(٧) (بوعزة) الطبيب : نقد الليبرالية ، دار تنوير للنشر والإعلام ، مصر، ٢٠١٣ .

(٨) (تتيان)علي و(بلعزوفي) محمد : العدالة بين الأجيال في نظرية العدالة لدي جون رولز ، مجلة جامعة النجاح ، كلية الفتوي الإنسانية والإجتماعية قسم الفلسفة ، جامعة الجزائر ، العدد ٥ : ٢٠١٣ م .

(٩) (جونستون) ديفيد : مختصر تاريخ العدالة ، ترجمة : مصطفي تامر، عالم المعرفة ، يناير ١٩٧٨م .

(١٠) (حسيبه) مصطفي : المعجم الفلسفي : دار اسامة للنشر والتوزيع ، الأردن ، ٢٠٠٩

(١١) (رولز) جون : قانون الشعوب : ترجمة : محمد خليل ، المجلس الأعلي للثقافة ، القاهرة ، ٢٠٠٧ .

(١٢) (رولز) جون : نظرية العدالة ، ترجمة ليلي الطويل ، منشورات الهيئة العامة السورية ، دمشق ، ٢٠١١ .

(١٣) (كيمليشكا) ويل : مدخل الفلسفة السياسية المعاصرة ، ترجمة : ليلي الطويل ، باريس ، د.ت .

(١٤) (محسن) د . نجاح : فلاسفة السياسة في العصر الحديث من ميكافيلي حتي كانط ، دار الهداية ، ط١ ، ٢٠١٠م .

(١٥) (محسن) د . نجاح : فلسفة القانون عند ارسطو ، مجلة كلية الاداب بجامعة حلوان ، العدد ٢١ ، يناير ٢٠٠٧ .

(١٦) (مل) جون استيوارت: الحكومات البرلمانية، ترجمة إميل الغورى، ط١، المركز العربى للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، يناير ٢٠١٧ .

(١٧) (روسو) جان جاك: العقد الإجتماعى: ترجمة عادل زعيتر: مؤسسة هنداوى للتعليم والثقافة: جمهورية مصر العربية: القاهرة: ٢٠١٢.

(١٨) (ثابت)عادل: النظم السياسية دراسة للنماذج الرئيسية الحديثة ونظم الحكم فى البلدان العربية وللنظام السياسى الإسلامى – دار الجامعة الجديدة – جامعة الإسكندرية – ٢٠٠٧.

(١٩) الطعيمات (هانى سليمان): حقوق الإنسان وحرياته الأساسية – الشروق للطباعة والنشر – جامعة مؤته – ٢٠٠٦ م.

(٢٠) John Stuart Mill: Thoughts on parliamentary reform .